

تعكس الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي مختلف المعاملات المالية التي يقوم بها، وكأي مصرف قائم فإن وظيفته الأساسية قبول الودائع على اختلاف أنواعها، ومن ثم إعادة توظيفها بطرق وأساليب مختلفة كما سبق ورأينا.

ورغم أن البنود التي تشكل زوايا الأصول والخصوم في الميزانية، قد تختلف بعض مفرداتها بين المصارف الإسلامية كما أن بعضها قد لا يكون بالنظر لمسار استثمار واستخدام هذه الأموال فإن الهيكل العام لهذه الميزانية يكون في اتجاه ونسق وواحد.

ومن جانب آخر، تمثل الرقابة على المصارف الإسلامية أهمية كبيرة في مسار نجاح أداء هذه المصارف وتحقيقها للأهداف المنوطة بها وهذا ما يجعلها أكثر تميزاً عن المصارف التقليدية التي تتشارك معها بعض الجوانب، وتختلف معها في نقاط جوهرية ورئيسية.

وبناء على ما سبق، سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى:

- الميزانية العمومية للمصارف الإسلامية
- الرقابة على المصارف الإسلامية

1. الميزانية العمومية للمصرف الإسلامي

يستعرض الجدول الموالي، نموذج من نماذج الميزانية العمومية التي يمكن أن يتخذها المصرف الإسلامي، والتي تعكس مجمل المعاملات المالية التي يقوم بها فضلا عما يملكه من أصول، وما يتضمنه من خصوم.

الأصول	الخصوم
▪ النقد وما في حكمه ▪ الودائع بين المصارف (مربحة قصيرة) أولاً: محفظة التمويل/الإقراض (1) <u>عقود مبنية على المعاوضة</u> 1-1- البيوع العادية ▪ المربحة ▪ تورق (مربحة سلعية) 2-1- البيوع الخاصة (مؤجلة التسوية) ▪ السلم/ الاستصناع (تسليم مؤجل) ▪ البيع بالثمن الآجل (السداد المؤجل) 3-1- الإيجارات ▪ الإجارة التشغيلية ▪ الإجارة التمويلية (منتهية بالتمليك) (2) <u>عقود قائمة على المشاركة في الربح والخسارة</u> 1-2- المضاربة 2-2- المشاركة ▪ المشاركة المتناقصة ثانياً: محفظة الاستثمار والمتاجرة (1) <u>مخزون (سلع)</u> 1-1- سلع مربحة (متاحة للبيع) 2-1- سلع سلم 3-1- أصول الإجارة (متاحة للتأجير) 4-1- استثمارات مضاربة ومشاركة 5-1- استثمارات مملوكة (عقارات) (2) <u>عقود قائمة على المشاركة</u> 1-2- شهاد استثمار (صكوك) 2-2- برامج الاستثمار الجماعي 3-2- أسهم ملكية - المركز الصافي للمصرف الأجنبي	- ودائع العملاء تحت الطلب أولاً: حسابات الاستثمار (1) <u>عقود على المشاركة في الربح والخسارة</u> 1-1- حسابات الاستثمار المقيمة 2-1- حسابات الاستثمار غير المقيمة (2) <u>عقود مبنية على الوكالة</u> 2-2- حسابات الاستثمار المقيمة 3-2- حسابات الاستثمار غير المقيمة ثانياً: مصادر تمويل (1) <u>عقود مبنية على المعاوضة</u> 1-1- البيوع ▪ عكس المربحة (مضمون) ▪ معكوس العادية التورق (عكس مربحة السلع) (غير مضمون) 2-1- البيوع الخاصة (مؤجلة التسوية) ▪ السلم الموازي/ الاستصناع الموازي (تسليم مؤجل) (2) <u>عقود قائمة على اقتسام الربح والخسارة</u> 1-2- شهادة استثمار (صكوك) 2-2- برامج الاستثمار الجماعي 3-2- أسهم ملكية ثالثاً: الاحتياطات (1) <u>احتياطي معدل الأرباح</u> 1-1- مخصص لحسابات الاستثمار غير المقيم 2-1- مخصص للأسهم (2) <u>احتياطي خسائر الاستثمار</u> 1-2- مخصص لحسابات الاستثمار غير المقيم 2-2- مخصص لحسابات الاستثمار المقيم

الأصول الثابتة	رأس المال (الأسهم) مشاركة/ مضاربة طويلة الأجل
----------------	--

البود خارج الميزانية:

- حسابات الاستثمار المقيمة، وهي نوعان: حسابات قائمة على الوكالة وأخرى قائمة على المضاربة.
- الكفالات

2. الرقابة على المصارف الإسلامية

تعتبر الرقابة المصرفية من الأدوات المهمة والفعالة في متابعة أداء المصارف بشكل عام، والوقوف على آليات عملها بما يتواءم مع الأهداف المحددة من قبل السلطات النقدية تحديداً على رأسها البنك المركزي. ولأن المصارف الإسلامية تحمل في طياتها أوجه عمل مختلفة مقارنة بالبنوك التقليدية، فإن نظام الرقابة الذي تخضع له يتخذ مسارات أكثر تعقيداً خاصة فيما يرتبط بالرقابة الخارجية أو رقابة البنك المركزي. كما أنها تخضع للرقابة الشرعية، التي تميزها عن البنك التقليدي أي أن المصرف الإسلامي يخضع لثلاث أنواع من الرقابة، هي: الرقابة الشرعية، الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية. سيتم التركيز في هذا المنحى على الرقابة الشرعية والرقابة الخارجية.

1.2. الرقابة الشرعية

تعتبر من أهم أنواع الرقابة التي تختص بها المصارف الإسلامية، والتي تعكس توجهها وتطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة. وعرفت الرقابة الشرعية بأنها: "مراقبة سير العمل في المصارف الإسلامية لمعرفة مدى مطابقته لأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاته المصرفية المختلفة، للتحقق من التزام المصرف بخصائصه، والتأكد من تحقيق أهدافه". كما عرفت أيضاً بأنها: "التأكد من مدى مطابقة أعمال المصرف الإسلامي لأحكام الشريعة الإسلامية، حسب الفتوى الصادرة والقرارات المعتمدة من جهة الفتوى". وتتكون الرقابة الشرعية من:

- هيئة الرقابة الشرعية: مجموعة من العلماء المتخصصين في الفقه الإسلامي، وبخاصة فقه المعاملات المالية. ويجب ألا يقل عددهم عن ثلاثة ممن تتحقق فيهم الأهلية العلمية والدراية بالواقع العملي.
- إدارة الرقابة الشرعية الداخلية: الإدارة التي تتولى تنفيذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع المعاملات التي تنفذها المؤسسة.
- الرقابة الشرعية المركزية: وتتعلق بوجود الهيئة العليا للإشراف على المصارف الإسلامية ممثلة بالمصرف المركزي (الإسلامي مع غياب هذا في الغالب).

2.2. الرقابة الخارجية

تبدو العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي في الدول الإسلامية أكثر تعقيداً مما يبدو في خضم سيطرة النظام التقليدي على مجريات عمل البنك المركزي. في حين يسيطر النظام الإسلامي على مجريات عمل المصرف الإسلامي. كما أن هذه العلاقة قد تختلف من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف القوانين المصرفية، وتباين الظروف السياسية، والمرونة التي تبديها الأنظمة السياسية فضلاً عن عقود التأسيس للمصارف الإسلامية.

- وتتجلى مسارات التعامل بين البنك المركزي والمصرف الإسلامي في:
- إيداع المصرف الإسلامي لنسبة من مجموع ودائعه لدى البنك المركزي في شكل نقد دون الحصول مقابلها على فوائد باعتبارها من قبيل الربا المحرم، وهذا عكس البنك التقليدي؛
 - معاناة المصارف الإسلامية من مشكلة السيولة النقدية بسبب عدم تعاملها بالفائدة، حيث في العادة حين تحتاج البنوك التقليدية للسيولة تتجه للبنك المركزي الذي يقرضها بفائدة؛
 - لجوء البنك المركزي للإقتراض من المصارف الإسلامية عن طريق استحداث هذه الأخيرة لسندات قرض مبنية على المشاركة في الربح والخسارة عكس البنوك التقليدية التي تتعامل بالفائدة؛
 - تحديد البنك المركزي لسقف الائتمان الذي تمنحه المصارف سواء التقليدية أو الإسلامية، يعتبر عائقا بالنسبة للمصارف الإسلامية لأن تمويلاتها في الغالب على سبيل المشاركة في الربح والخسارة عكس البنوك التقليدية.

ملاحظة

بالنسبة للفروقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية، تم التطرق إليها على مستوى المحاضرة بالإضافة إلى المخاطر التي تخص المصارف الإسلامية.

المراجع المعتمدة في إعداد المحاضرة

1. عادل عبد الفضيل عيد، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية- دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2011.
2. معهد الدراسات المصرفية، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة إضاءات، العدد 01، السلسلة الخامسة، الكويت، 2012.
3. فريجة محمد هشام، رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 22، جامعة قالمة، الجزائر، 2017.
4. عبد الكريم قندوز، مؤسسات التمويل الإسلامي، العدد 28، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2022.